

## التنمية الاقتصادية رؤية إسلامية

أشرف محمد دوبه

جامعة إستانبول صباح الدين زعيم

ملخص	معلومات عن البحث
<p>عد قضية التنمية الاقتصادية من القضايا التي هي محل اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، وقد بدا الاهتمام بالتنمية واضحاً من خلال اعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد يعرف باسم (اقتصاديات التنمية)، فضلاً عن اهتمام المؤسسات الدولية بما سواء من حيث مدلولها أو وضع المؤشرات اللازمة لقياسها. كما اتسمت الدراسات والتطبيقات الخاصة بما بالديناميكية، فلم تعد قاصرة على التنمية الاقتصادية، بل امتدت إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وإيلاء أهمية لجودة حياة البشر. وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة للوقوف على التنمية الاقتصادية في النظم الاقتصادية الوضعية، والنظام الاقتصادي الإسلامي، مع اقتراح مؤشر إسلامي لقياسها.</p>	<p>تواريخ المقال: استلام 10 أبريل 2018 قبول 31 ديسمبر 2018</p> <p>الكلمات المفتاحية</p> <p>النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية التنمية البشرية</p>

## İSLAMİ PERSPEKTİFTEN EKONOMİK KALKINMA

Ashraf DAWABA<sup>1</sup>

*İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi, Türkiye*

---

### MAKALE BİLGİSİ

---

*Makale Geçmişi:*

Başvuru: 10 Nisan 2018

Kabul: 31 Aralık 2018

---

*JEL Sınıflandırma:*

F63

O12

O15

*Anahtar Kavramlar:*

Ekonomik Büyüme,

Ekonomik kalkınma,

İnsani gelişme

---

---

### ÖZ

---

İktisadi kalkınma konusu hem gelişmiş hem de geri kalmış ülkeler için bir ilgi konusudur. Artık, kalkınma iktisadi kalkınma ile sınırlı değildir. Ancak kapsamlı kalkınma, sürdürülebilir kalkınma, insani kalkınma ve insan yaşam kalitesine önem vererek genişledi. Bu kapsamda, Bu çalışma, Ticari iktisadi sistemlerde ve İslami iktisadi sistemde iktisadi kalkınmayı ve onu ölçecek İslami endeksi önererek tanımlamayı amaçlamaktadır.

---

<sup>1</sup>**Sorumlu Yazar:** İslam Ekonomisi ve Hukuku Bölümü, İslami İlimler Fakültesi, İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi, Türkiye. E-posta: ashraf.dawaba@izu.edu.tr

Kaynak göster: Dawaba, A. (2018). İslami Perspektiften Ekonomik Kalkınma. *İslam Ekonomisi ve Finans Dergisi*, 4(2), 195-218.

تعد قضية التنمية الاقتصادية من القضايا التي هي محل اهتمام الدول المتقدمة والمتخلفة على السواء، وقد بدأ الاهتمام بالتنمية واضحا من خلال اعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع علم الاقتصاد يعرف باسم (اقتصاديات التنمية)، فضلاً عن اهتمام المؤسسات الدولية بما سواها من حيث مدلولها أو وضع المؤشرات اللازمة لقياسها. كما اتسمت الدراسات والتطبيقات الخاصة بما بالديناميكية، فلم تعد قاصرة على التنمية الاقتصادية، بل امتدت إلى الاهتمام بالتنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية، وإيلاء أهمية لجودة حياة البشر.

وقد اختلف المنظور لتحقيق التنمية الاقتصادية وفق فلسفة النظم الاقتصادية السائدة، فالنظام الرأسمالي اعتمد في تنظيره للتنمية الاقتصادية على تعظيم الحرية بلا حدود، بتصوره الكون آلة حركها الله ثم تركها تدور بدون تدخل فما لله الله وما لقيصر لقيصر، والإنسان نتيجة ذلك هو إله على الأرض. وعلى أساس هذه المفاهيم المغلوطة نما نظام المنافسة الحرة، واعتبر الربح الحافز الرئيس للإنتاج، والمنفعة والأشباع واللذة غاية الإنسان في هذه الحياة، وأبيح الربا، وقننت المقامرة، وأقر تفاوت الدخول بالاحتكار، فنفشى الفقر والاستغلال بلا قيود، وانتشرت الحروب والأزمات بلا حدود.

ولا شك أن النظام الرأسمالي في تحقيقه للتنمية الاقتصادية، اقتصر على البعد المادي ولم يولي اهتماماً للبعد الروحي للإنسان. وقد ارتبط نجاح هذا النظام بقدر أخذه بالفطرة الإنسانية التي أقرها الإسلام من تقدير للملكية الفردية والمنافسة الشريفة وحافز الربح، كما ارتبطت أزمات هذا النظام بقدر ابتعاده عن الفطرة الإنسانية وإقراره لما حرمه الإسلام من أكل للمال بالباطل من ربا وغرر ومقامرة واحتكار وغش وتدليس وخديعة وجشع، وما نتج عن ذلك من جعل المال دولة بين الأغنياء، وتحول المجتمع إلى طبقتين أولاهما: طافية تجرد من الترف ما لا يحصى عدده، وأخرى غارقة تجرد من ضنك العيش ما لا يقيم صلبها.

وفي المقابل فإن النظام الاشتراكي جاء تنظيره للتنمية الاقتصادية كرد فعل للنظام الرأسمالي ومظالمه الاجتماعية، فأنكر هذا النظام بفلسفته الشيوعية وجود الله، فجاهر بأنه لا إله والحياة مادة، وبذلك أله هذا النظام المادة مدعياً أنها أصل الوجود، وأن الحركة تتم عن طريق التناقض والصراع، وجعل الدين أفيون الشعوب يستغل به الضعفاء لمصلحة الأقوياء، ومن ثم أعلن حربه على الملكية الفردية والفطرة البشرية، فكان سلاحه التأميم ومحاربة الدين.

وقد كشف الواقع عن ترشح النظام الاشتراكي ثم سقوطه صريحا في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، بما حمله من المتناقضات، وبما اعتدي به على الفطرة السوية، مورثا لشعبه الفقر والجوع، ولم يجد بدا من نبذ أوهاام ماركس وضلالاته معتبرها سببا لتخلفه وضياعه، والعودة مرة أخرى إلى الفطرة من ملكية وريحية.

وبالنظر للنظام الاقتصادي الإسلامي نجد أنه نظام مثالي لا يقف عند حدود الوصف لما هو كائن ، وإنما يهتم بما يجب أن يكون، وهو يرتبط بالشريعة الإسلامية التي تنظم نواحي الحياة ارتباط الكل بأجزائه ، فتنظيره للتنمية الاقتصادية لا ينفصل عن القواعد العقدية والإيمانية والأخلاقية، باعتباره نظاما يتسم بالربانية والشمولية والمرونة والتوازن الواقعية والعالمية.

لقد خلق الله تعالى الإنسان واستخلفه في الأرض، لتحقيق العبودية الخالصة لله، وتعمير الأرض بالقسط والعدل ، وقد هيأ الله تعالى له كل ما يساعده على القيام بمهمة الخلافة والانتفاع بالأرض ، فوهبه نعمة العقل والحواس والملكات التي يستخدمها للمشي في مناكبها ، والتعرف على ما فيها وما عليها ، وتسخيرها بكل ما يحقُّ الغاية من وجوده.

ولما كان الاستخلاف الإلهي إسكان للإنسان في أرض الله وتحميله واجب إعمارها وفق منهج الله تعالى. فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الملكية المزدوجة ( الخاصة العامة) ، والحرية الاقتصادية المنضبطة ، والتكافل الاجتماعي في إطار الاستخلاف والعدل ، مع تقرير أن محور ومرتكز هذه التنمية هو الإنسان ، باعتباره هو في حد ذاته أهم ثروة تبنى بها الأمم، لقدرة على التعلم والتفكير واستغلال ما سخره الله تعالى له في الكون لتحقيق الرفاهية والحياة الطيبة في الدنيا والآخرة.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتحقق بدون إنسان يمتلك إرادته وحرية ويمتلك من التعليم والتثقيف ما يعينه على فهم حركة التاريخ وواقعه المعيش، ويرفرف حوله العدل من كل جانب، فالتنمية الاقتصادية في الإسلام تمتد لتشمل التنمية بجوانبها الشاملة والمتكاملة، فهي لا ترتبط فقط بحياة البشر بل ترتبط في الوقت نفسه بجودة حياة البشر المادية والروحية.

وفي ظل إشكالية التخلف التي تعاني منها العديد من الدول الإسلامية وعجزها عن تحقيق التنمية المأمولة، وعدم وجود مؤشر إسلامي يمكن من خلاله قياس عملية التنمية الاقتصادية تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية، واختبار فرضية إمكانية بناء مؤشر إسلامي للتنمية الاقتصادية.

وتبدو أهمية الدراسة في إبراز المفهوم الإسلامي للتنمية الاقتصادية وأهدافها، مقارنة بما هو عليه الحال في المنظور التقليدي. فضلا عن تحقيق هدفها في وضع مؤشر إسلامي للتنمية الاقتصادية. وقد اعتمدت الدراسة لتحقيق ذلك على المنهج التحليلي الوصفي حيث يتناسب مع موضوع الدراسة وكذلك مع هدفها.

وتتكون الدراسة من تلك المقدمة، وثلاثة مباحث : يتناول **المبحث الأول**: التعريف بالتنمية الاقتصادية، ويتناول **المبحث الثاني**: مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية، ويتناول **المبحث الثالث والأخير**: مقاييس التنمية الاقتصادية ومؤشر إسلامي مقترح، وتنتهي الدراسة بخاتمة تتضمن أهم نتائجها وتوصياتها.

## المبحث الأول

### 1- التعريف بالتنمية الاقتصادية

#### 1-1 التنمية الاقتصادية نبذة تاريخية:

عرف مصطلح التنمية طريقه للظهور بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك فإن مفهوم التنمية سبقته العديد من المفاهيم مثل التطور والتقدم والتمدن والتحديث والتحضر والرقى، حيث كانت البلدان المتطورة في تلك الفترة تحتم فقط بالتغيرات المرسومة إما لتحسين إمكانيات الوصول إلى الموارد الطبيعية في البلدان النامية، أو في حالات قليلة لإدخال بعض الخصائص المنهجية لعملية التحضر بما فيها بعض الخدمات الأساسية.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت قوى الاستعمار بقبول الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى قبول حقيقة الاستقلال السياسي في الدول التي احتلتها في ظل نمو الضغط من أجل التنمية والاقتصاد من مواطني هذه البلدان ووعي الناس المتزايد في البلدان المتقدمة والنامية بإنسانيتهم المشتركة، وبالفروق الهائلة في مستويات معيشتهم. ومن ثم بات مفهوم التنمية شائعا من قبل الحكومات والمؤسسات والأفراد باعتبارها طوق نجاة من التخلف.

وقد تعددت تعريفات التنمية نتيجة لفلسفة القائم بالتعريف وما يحمله من فكر، فضلا عن البيئة المكانية والزمانية التي يعيش فيها، والجانب التنموي الذي يمثل بؤرة اهتماماته. ورغم تعدد تعريفات التنمية وما ارتبط بذلك من اختلافات واجتهادات وآراء مختلفة فإن تلك التعريفات ارتبطت ارتباطا وثيقا بأبعاد التنمية المتعددة من نواحي اقتصادية وسياسية واجتماعية ونحوها.

ويمكن القول أن الدور الفاعل في تعريفه التنمية ينحصر تقريبا في ثلاث فئات ممثلة في الوكالات الدولية مثل وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي، والأكاديميين في العالم المتقدم، والحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد في العالم الثالث باعتبار مشكلة التخلف ما زالت تفرض نفسها في العالم الثالث.

وقد شهدت فترة الستينات من القرن العشرين استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية -وما يرتبط بذلك من نمو اقتصادي - ومن ثم تم التركيز في قياسها على الناتج القومي الإجمالي. ثم برز التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية فظهر مصطلح التنمية المجتمعية أو بمعنى آخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد مهد ذلك لظهور مفهوم التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة، والتنمية البشرية. وأصبحت تلك الأشكال محط اهتمام كل من له اهتمامات بقضية التنمية.

## 1-2 التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

التنمية الاقتصادية تعني تغير هيكلية يؤدي إلى زيادة معدل نمو الدخل أو الناتج القومي الحقيقي. وتتفق التنمية الاقتصادية مع النمو الاقتصادي في أن كلاهما يعني زيادة الدخل أو الناتج القومي الحقيقي إلا أنها تتطلب شرطا إضافيا وهو التغير الهيكلي في النشاط الاقتصادي.

والتغير الهيكلي يعني تغير هيكل النشاط الاقتصادي في بلد ما. والنشاط الاقتصادي يقاس بحجمه أو بميلكه. ويعبر عن حجم النشاط الاقتصادي الدخل القومي أو الناتج القومي وكذلك حجم القوة العاملة المستخدمة في الاقتصاد. أما هيكل النشاط الاقتصادي فهو يعكس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات الرئيسة من صناعة وزراعة وخدمات.

والتنمية بذلك تعني تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة التي يأخذها تدريجيا قطاع الصناعة والصناعة التحويلية بالذات<sup>2</sup>. ومن ثم فإن التغير الهيكلي هو شرط أساس لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهو الذي يميزها عن النمو الاقتصادي. وهذا التغير الهيكلي يرتبط تحقيقه بعدد من السنوات أي في الأجل المتوسط والطويل.

وعملية التنمية الاقتصادية تشمل زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق تشغيل المتعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكميات المتاحة من العناصر الأكثر ندرة. وكذلك أيضا تتضمن عملية التنمية زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية الاستخدام الأمثل لها، أو عن طريق إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج تنطوي على استخدام أفضل لهذه العناصر. ويتضمن كل ما سبق

---

<sup>2</sup> د. إسماعيل صبري عبد الله، الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، 2007م، ص 161.

حدوث تغيرات جذرية في هيكل النشاط الاقتصادي القومي سواء نظرنا إلى هذا النشاط من جهة الناتج أو التوظيف أو ميزان المدفوعات<sup>3</sup>.

## المبحث الثاني

### 2- مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية

#### 1-2 مفهوم التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية:

1- إذا كان القرآن الكريم والسنة الشريفة لم يستخدموا مصطلح التنمية الاقتصادية نصاً، فإن هناك العديد من المصطلحات التي تدل على معنى التنمية الاقتصادية صراحة أو ضمناً والتي منها: العمران، والحياة الطيبة، والسعي في الأرض، والابتغاء من فضل الله، وإحياء الأرض، والتمكين. ويعتبر مصطلح العمران ومصطلح الحياة الطيبة أكثر عمقا وشمولا ودلالة نصاً من مصطلح التنمية الاقتصادية.

2- التنمية: في اللغة مصدر نَمَى، ونَمَى الشيء: جعله نامياً، ونَمَى إنتاجه: زاده وكتّره، رفع معدّله، ومن ثم عرفت التنمية الاقتصادية بالرفع من مستوى الإنتاج والدخل الوطني<sup>4</sup>. بينما العمران لغة يشير إلى ما يعمر به البلد ويحسن حاله بوساطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي ونجح الأعمال والتمدن، يقال استبحر العمران، والعدل أساس العمران، وعلم العمران عند ابن خلدون علم الاجتماع<sup>5</sup> بما فيه الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وفي هذا يقول ابن خلدون: "اعلم أنه لما كانت حقيقة التاريخ أنه خبر عن الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم، وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات وأصناف التغلبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من الملك

<sup>3</sup> د. عبد الرحمن يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981، ص5.

<sup>4</sup> انظر، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، بدون تاريخ نشر، ج2، ص956، قاموس المعاني، مصطلح تنمية.

<sup>5</sup> انظر، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ج2، ص627.

والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعدتهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال"<sup>6</sup>.

وفي التنزيل **هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**<sup>7</sup> أي أذن لكم في عمارتها، واستخراج قوتكم منها، وجعلكم الله عمارها. وفي الأساس: استعمر عباده في الأرض طلب منهم العمارة فيها<sup>8</sup>. وقد جاء في الإسلام لفظ "عمارة الأرض" كمفهوم ذو دلالة أوسع من المفهوم الوضعي للتنمية التي تنحصر في الإنتاج المادى وتغفل الحاجات الروحية ويختل فيها التوزيع، ولا يتمتع كل الافراد بحد الكفاية في الدخل<sup>9</sup>. فالتنمية الاقتصادية في الإسلام لا يمكن أن تكون ذات أبعاد اقتصادية محضة بل تمتد للأبعاد العقدي والأخلاقية والاجتماعية.

**3- الحياة الطبية:** الشيء طبيبا وطبية في اللغة يعني زكا وطهر وجاد وحسن ولذ وصار حلالاتا ، وبلدة طبية كثيرة الخير آمنة أو مأمونة الآفات<sup>10</sup> ، فالحياة الطبية هي الحياة الكثيرة الخير الآمنة نفسيا وماديا. لذا فإن مفهوم الحياة الطبية يحمل في معناه القيمة المادية والمعنوية للحياة، هذا بخلاف التنمية الاقتصادية بمفهومها الوضعي والتي تركز على الجانب المادي مع إهمالها للأخلاق والقيم.

إن نظرة الإسلام للتنمية الاقتصادية على أنها الحياة الطبية ، يعني أنه سبق وفاق ما استقر عليه مفهومها، فهو ينظر لصانع الثروة قبل أن ينظر إلى الثروة ذاتها، باعتبار أن الإنسان صانعها، وفي هذا الإطار ميز الله تعالى الإنسان بأربع مكرمات : التكرم والتسخير والرزق والتفضل. قال تعالى : **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا**<sup>11</sup>.

<sup>6</sup> انظر ، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق، عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004، ج1، ص125.

<sup>7</sup> هود/ 61.

<sup>8</sup> انظر ، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار الهداية، بدون تاريخ نشر، ج13، ص129.

<sup>9</sup> د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياستها ، مطبعة دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1998م ، ص35.

<sup>10</sup> انظر، المعجم الوسيط، مرجع سابق، ج2، ص573.

<sup>11</sup> الإسراء/ 70.



إن منبع التنمية في الاستلام وسياجها هو الاستخلاف وما يحمله ذلك من بيان العلاقة بين الإنسان والكون ومالكه رب العالمين. وهو مفهوم يوازن بين التنمية الروحية والتنمية المادية، ويكرم النفس البشرية، ويُمكنها من أداء دورها في تعمير الكون وتحقيق العبودية لله وحده<sup>12</sup>.

وبذلك فإن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام يتجاوز المنظور المادي وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد ويمتد إلى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة... فالإنسان بفكره هو الذي يصنع الماديات وقد توجد الماديات ولا يوجد الإنسان المفكر المتحضر.. فالفكر قبل المادة<sup>13</sup>.

## 2-2 أهداف التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية:

إذا كانت التنمية الاقتصادية ركزت على الإنتاج المادي فإن الإسلام جعل المركز للتنمية الاقتصادية هو الإنسان، فلا قيمة لعناصر الإنتاج بدون الإنسان، ويظل رأس المال والموارد الطبيعية كلاهما مهملا بدون الإنسان الذي خلقه الله لعبادته، وحنه على عمران الأرض.

والواقع يكشف أنه قد ظهر تحول في أهداف التنمية في المفهوم الغربي بإعلاء الإنسان وجودة حياته، ولكن الإسلام كشف عن ذلك قبل أن يصل إليه الغرب بعشرات القرون. فلم يعرف الغرب هذا المفهوم إلا من خلال تقرير التنمية البشرية (1990) وتقرير التنمية الإنسانية (2002) الصادران عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وما تلاهما من تقارير. كما أن البنك الدولي الذي كان يساند النمو الاقتصادي الكمي منذ الثمانينيات كهدف رئيس للتنمية أعلن في تقريره عن التنمية لعام 1991م: "إن التحدي أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة، خاصة في عالم الدول الفقيرة، إن أفضل نوعية للحياة هي التي تتطلب دخلاً عالية، ولكنها في نفس الوقت تتضمن أكثر من ذلك، تتضمن تعليمًا جيدًا ومستويات عالية من التغذية والصحة العامة وفقراً أقل، وبيئة نظيفة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد وحياة

---

<sup>12</sup> انظر، د. أشرف محمد دوابه، التنمية البشرية من منظور إسلامي، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث، حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 26-27 نوفمبر، 2007م، ص4 (بتصرف).

<sup>13</sup> د. عبد الحليم عويس، موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر، دار الوفاء، المنصورة، 2005، ص 219.

ثقافية غنية<sup>14</sup>. ومع ذلك فإن هذه الأهداف أهملت الجوانب الروحية للإنسان التي هي محرك رئيس لعملية التنمية.

وفي الإسلام تحدف التنمية الاقتصادية بصفة أساسية إلى تحقيق الأمن المادي من الجوع والأمن المعنوي من الخوف ﴿ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ۗ ﴾<sup>15</sup>، أو بمعنى آخر تحقيق الحياة الطيبة الكريمة لكل إنسان. ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ۗ ﴾<sup>16</sup> . إن الإسلام جعل مرتكز اهتماماته بناء الإنسان الصالح القادر على عبادة الله تعالى وفق مفهوم العبادة الجامعة الشاملة التي تتسع لكل "ما يحبه الله تعالى من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة"<sup>17</sup>، ومنها السعي لتحقيق التنمية ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>18</sup>، ومن ثم فهو ينظر بصفة رئيسة لصانع التنمية وهو الإنسان بصورة توفر له العدل والكرامة، وتجعله حقا خليفة لله في أرضه. فأى تنمية لن يكتب لها النجاح أو الوصول إلى أهدافها المنشودة إلا ببناء الإنسان الصالح، وما يرتبط بذلك من احترامه، وإعطائه الحرية، وتوفير الأمن النفسي والمادي له، ومشاركته في المسؤولية مشاركة حقيقية وفاعلة. وذات يوم قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- لأصحابه: تمنوا، فقال أحدهم: أتمنى أن يكون ملء هذا البيت دراهم، فأنفقها في سبيل الله، فقال: تمنوا. فقال أحدهم: أتمنى أن يكون ملء هذا البيت ذهباً، فأنفقه في سبيل الله، قال: تمنوا. قال آخر: أتمنى أن يكون ملء هذا البيت جوهراً - أو نحوه - فأنفقه في سبيل الله. قال عمر: تمنوا. فقال: ما تمنينا بعد هذا. قال عمر: "لكني أتمنى أن يكون ملء هذا البيت رجالاً مثل أبي عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وحذيفة بن اليمان، فأستعملهم في طاعة الله"<sup>19</sup>.

إن الإسلام ينظر للتنمية الاقتصادية في حد ذاتها كمقصد من المقاصد الكلية لنظامه الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي باعتبارها إعمار للأرض تعتبر تكليف شرعي لتحقيق استمرارية الحياة الطيبة، وبقدر كفاءة الاستثمارات وقدرتها على التخصيص الأمثل للموارد وكذلك انضباط الحاجات، بقدر ما يسهم ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم حرص الإسلام على المحافظة على الأصول الرأسمالية، والمواءمة

<sup>14</sup> انظر، تقرير التنمية في العالم 1991، البنك الدولي، ص16.

<sup>15</sup> قريش / 3-4.

<sup>16</sup> النحل / 97.

<sup>17</sup> ابن تيمية، العبودية، تحقيق، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، 2005م، ج1، ص44.

<sup>18</sup> الذاريات / 56.

<sup>19</sup> البخاري، التاريخ الأوسط، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث، حلب، القاهرة،

1977م، ج1، ص54.

بين الموارد والحاجات ، وزيادة مصادر وموارد المجتمع ما أمكن، وتحقيق التوازن التنموي بين القطاعات المختلفة وكذلك بين الأقاليم المتعددة، فضلا عن إعداد فئة من العمال المهرة، وترسيخ مفهوم الاعتماد على الذات لا التبعية للغير .

وذات يوم أوصى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب-كرم الله وجهه- واليه على مصر الأشر النخعي وصية جامعة لتحقيق التنمية بقوله : "ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد"<sup>20</sup>.

والتنمية الاقتصادية في الإسلام لا تنفصم عن التنمية الاجتماعية فهي الوجه الآخر لها، فهما وجهان لعملة واحدة ، حيث يحرص الإسلام على تحقيق الكفاءة في توزيع الدخل والثروة، وتقريب الفوارق بين طبقات المجتمع، ومعالجة مشكلة البطالة وتوفير فرص للتوظيف ، وتوفير المساكن الملائمة ، وتوفير وسائل الصحة والتعليم، بما يحقق الأمن المادي والنفسي.

وقد سأل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - يوما أحد ولاته: "ماذا تفعل لو جاءك سارق، فقال الوالي: أقطع يده. قال عمر: وإذن فإن جاءني منهم جائع أو متعطل، فسوف أقطع يده. إن الله سبحانه وتعالى استخلفنا على عبادته لنسد جوعتهم، ونستر عورتهم، ونوفر لهم حرفتهم، فإذا أعطيناهم هذه النعم تقاضيناهم شكرها، يا هذا، إن الله خلق الأيدي لتعمل، فإن لم تجد في الطاعة عملا التمسست في المعصية أعمالا، فأشغلها بالطاعة قبل أن تشغلك بالمعصية"<sup>21</sup>.

إن رسالة الإسلام السامية ترسخ للمسئولية الاجتماعية بل بالأحرى المسئولية الاستخلافية ، وما يقتضيه ذلك من تحسس حاجات المجتمع ، وتلبية تلك الحاجات ، إضافة إلى مراعاة ما يعود علي المجتمع من منافع، وتجنب ما يلحق به من أضرار ، تطبيقا لقوله - صلى الله عليه وسلم- : " لا ضرر ولا ضرار"<sup>22</sup> . ومن ثم لا مكان في الإسلام لأي مشروعات تحقق الضرر في المجتمع ، كالمشروعات التي تؤدي إلى تلوث المياه، أو تلوث الهواء، أو التلوث الأخلاقي، ونحو ذلك، وهو ما تدعو إليه حاليا التنمية المستدامة باسم حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ.

والإسلام كذلك يحث على التوجه بالاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية التي تولد نفعاً لأكثر عدد من الفقراء والمحتاجين لرفع كفايتهم، من خلال إعطاء الأولوية للاستثمارات التي تعطي وزناً أكبر

<sup>20</sup> انظر، ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، دار الجليل، بيروت، بدون تاريخ نشر، ج17، ص78 .

<sup>21</sup> محمد بن مفلح بن محمد المقدسي ، الآداب الشرعية والمنح المرعية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، ص269.

<sup>22</sup> أحمد بن حنبل، مسند أحمد، تحقيق، احمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، 1995م، ج1، ص313.

للسلع الضرورية والحاجية التي ينفق الفقراء غالب دخلهم عليها، وهو ما يسهم عادة في تخفيض أسعارها، وزيادة فائض المستهلك المتولد منها، فضلا عن إعطاء وزن أكبر للدخل الذي يولده الاستثمار ويذهب للفقراء من خلال الزكاة. وهو في الوقت نفسه يعمل على استخدام وزنا مناسباً من زكاة الاستثمارات لتكون أداة تمويلية إنتاجية - وليست استهلاكية فحسب - لتحفيز الاستثمار لفقراء المسلمين، من خلال توجيهها لمن يستخدمها في إقامة مشروع صغير أو حرفي يكف به وجهه عن المسألة. كما تمتد يد الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي بين أفراد المجتمع في مستوى المعيشة عندما يحتل اختلالاً كبيراً وبيننا يجعل المال دُولَةً بين فئة دون بقية المجتمع كما هو عليه الحال في النظام الرأسمالي.

والإسلام يسعى لتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال وسائل متعددة منها فرض الزكاة، والميراث، والحرص على تداول الثروة. وتحقيقاً للتوازن الاجتماعي يرغب الإسلام في مراعاة التوازن الاجتماعي الإقليمي من خلال مراعاة التوازن التنموي بين الأقاليم، فضلا عن التوازن الاجتماعي بين الأجيال من خلال الموازنة بين ثروات الأجيال الحالية والأجيال القادمة لأن الأجيال القادمة لها حق في ثروات الأجيال الحاضرة. وهو ما تدعو إليه حالياً التنمية المستدامة من وجود معيار مقبول للمعيشة لكل فرد بدون الإضرار بحاجات أجيال المستقبل.

وقد حرص الرسول الله -صلى الله عليه وسلم- على مراعاة التوازن الاجتماعي بعد هجرته للمدينة مباشرة بالإخاء بين المهاجرين -الذين تركوا متاع الدنيا بمكة وهاجروا للمدينة المنورة طاعة لله ورسوله - والأنصار أهل دار الهجرة والثروة، وقد حكى القرآن الكريم عن تلك الصورة المضيفة في قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**<sup>23</sup>.

كما حرص النبي -صلى الله عليه وسلم- على مراعاة التوازن الاجتماعي بعد غزوة بني النَّضِيرِ حيث وَرَّعَ -صلى الله عليه وسلم- فيها على المهاجرين خاصة، عدا رجلين فقيرين من الأنصار، وكان هذا بوحى من الله عز وجل. قال تعالى: **﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾**<sup>24</sup>.

كما راعي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- التوازن الاجتماعي في تقسيم

<sup>23</sup> الحشر / 9.

<sup>24</sup> الحشر / 7.

الأرض التي افتتحت عنوة بين المسلمين حينما قال له معاذ -رضي الله عنه-: والله إذن ليكوننَّ ما تكره، إنك إن قسمتها صار الرِّيع العظيم في أيدي القوم، ثم يبیدون فيصير ذلك إلى الرجل الواحد أو المرأة، ثم يأتي من بعدهم قومٌ يسُدُّون من الإسلام مسدًّا، وهم لا يجدون شيئاً، فانظر أمراً يسع أولهم وأخزهم. فصار عمر إلى قول معاذ<sup>25</sup>.

وإذا كانت النظم الوضعية حثت على التنمية الاقتصادية ونجحت من المنظور المادي في العديد من الدول لا سيما الدول الغربية، فإن الحافز للتنمية الاقتصادية الذي رفعتة الرأسمالية هو حافز الربح، حيث نظرت للتنمية الاقتصادية على أنها حسن تخصيص الموارد لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، ولكنها لم تترك لآلية السوق النظيفه تحقيق ذلك ومراعاة السعر العادل، فتركت الاحتكار والربا والمقامرة والغرر وغيرها من صور أكل المال بالباطل تتلاعب بهذا الدخل لصالح حفنة محدودة على حساب غالبية أفراد المجتمع. وبذلك سخرت الرأسمالية الجماعة لصالح الفرد.

وفي المقابل جاء رد فعل النظام الاشتراكي بزيادة التكوين الرأسمالي من خلال التأميم ، وتسخير العامل واستخدام القسر والاستبداد والقهر في استئثار انتاجه، ومن ثم تسخير الفرد بدعوى مصلحة الجماعة وإحلال ما سمي الحافز القومي محل الربح.

أما الإسلام فإنه يحفز تحقيق التنمية الاقتصادية سواء من خلال حوافز فطرية كدافع الربح وحب الملكية، أو حوافز عقدية، بالحث على السعي في الأرض وإعمارها وتحقيق الكفايات، فضلا عن جعل إيمان وتقوى الشعوب من موجبات التنمية، فقال تعالى: [وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ] <sup>26</sup>.

### المبحث الثالث

#### 3- مقاييس التنمية الاقتصادية ومؤشر إسلامي مقترح

اعتمدت مقاييس التنمية الاقتصادية على النمو في الاقتصاد الوطني وهيكله ، وارتبط مدلولها بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ، وما يرتبط بذلك من نمو اقتصادي ، وتنمية الصادرات، وتحسين لميزان المدفوعات، باعتبار أن ذلك هو المقياس الحقيقي للتقدم والتنمية.

<sup>25</sup> أبو عبيد ، الأموال، تحقيق ، محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، 1401هـ، ص83-84.

<sup>26</sup> الأعراف/ 96.

وقد تعددت المؤشرات الخاصة بقياس التنمية بصفة عامة ، وهناك مساهمات من المنظمات الدولية المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع مؤشرات للتعرف على وضع التنمية في البلدان المختلفة، بدءاً من المقياس الاقتصادي للتنمية أو مقياس الناتج القومي الإجمالي ، وما حدث من تطور من خلال الاهتمام بالبشر وجودة حياتهم في مؤشري التنمية البشرية والتنمية الإنسانية.

### 3-1 المقياس الاقتصادي للتنمية (مقياس الناتج القومي الإجمالي):

يمثل هذا المقياس مقياساً اقتصادياً للتنمية، ومن ثم فإنه يركز على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي. وهذا المؤشر ينبثق عنه مؤشرات أخرى للتنمية الاقتصادية في مقدمتها: متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

ويعد هذا المقياس محل انتقاد ، فهو لا يعد مؤشراً واقعياً لقياس التنمية الاقتصادية ، فهو نوع من المتوسطات الإحصائية، وبالتالي فإنه في أحيان كثيرة لا يعكس الواقع ، فلا يمكن التسليم بأن استخدام معدل الدخل الفردي كمقياس لمدى التنمية الاقتصادية ومقياس لمدى التقدم. فعلى مستوى الأفراد لا يمكن التسليم بأن الأكثر دخلاً هو أكثر نمواً أو تقدماً. كما أنه لا يمكن التسليم كذلك بأن الأكثر دخلاً هو أكثر رفاهية، حيث إن الرفاهية تتوقف على استخدام ذلك الدخل. كما أن مقياس الناتج القومي الإجمالي لا يمكن الاعتماد عليه بصورة دقيقة باعتبار أن معدل النمو يتداخل مسبباته، فلا يعرف على وجه الدقة إن كان هذا النمو مرتبطاً بتحسين حقيقي مستمر في أداء الاقتصاد القومي أم أنه يرجع إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب لا دخل للإنسان فيها كالاكتشافات البترولية. كما أنه من الصعب المقارنة بين الدول باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ، وذلك لأن أسعار صرف العملات لا تعبر عن القوة الشرائية النسبية. كما أن هذه المؤشرات لا تعبر عن عدالة التوزيع، فهو يخفي سوء توزيع الثروة والدخل، بين الفئات الاجتماعية، والأقاليم الجغرافية، والقطاعات المختلفة.

ومع ذلك فهذه المؤشر ما زال يستخدم حتى الآن واستقر الأمر على الأخذ به رغم التحفظات عليه، مع إجراء بعض التعديلات عليه، التي تراعي فروق الأسعار، وإعطاء وزن أكبر لنمو دخل الطبقات الفقيرة، ومع ذلك يظل هذا المؤشر مؤشراً نظرياً ولا يعكس الواقع في حقيقته مع تركيزه على الجوانب المادية.

### 3-2 مؤشر التنمية البشرية:

في ظل القصور في المقياس الاقتصادي للتنمية ظهرت الحاجة لاستكمال هذا المقياس الكمي باعتبارت إضافية نوعية تراعي نوعية الحياة ولا تركز فقط على كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من الدخل المتاح للفرد.

وبناء على ذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990<sup>27</sup> بتطوير مفهوم التنمية البشرية من خلال ابتكار مؤشر للتنمية البشرية من خلاله تم توسيع مفهوم التنمية البشرية بعيدا عن الإطار الضيق لمتوسط الدخل الفردي، بجهد عالم الاقتصاد الباكستاني محبوب الحق Mahbub ul Haq ، وساعده في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أماريتا سين Amartya Sen الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد والعالم البريطاني ماغاند ديساي Meghnad Desai ، حيث ركز هذا المفهوم على أن جوهر التنمية هو توسيع آفاق الاختيار أمام الفرد فضلا عن حصوله على ما يتاح أمامه من سلع وخدمات.

وقد تطلب هذا المفهوم الواسع للتنمية إلى الاهتمام بالحالة الصحية وتوقعات الحياة ومعدلات الوفاة وتوافر الخدمات التعليمية وخدمات المرافق العامة ووضع البيئة. وقد كان هذا مدخلا لمراعاة الأجيال القادمة ومن ثم ظهرت فكرة التنمية المستدامة.

ومع هذا التوسع في مفهوم التنمية، اقترح تقرير التنمية البشرية معياراً جديداً معياراً لمتوسط الدخل الفردي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد (مقاسا بالدولار الأمريكي) ليكون مؤشراً بديلاً يبين الموارد المطلوبة لمستوى معيشي أقل. وبذلك يكمل ويصحح هذا المعيار معيار متوسط الدخل الفردي حيث يأخذ المعيار الجديد بمتوسط الدخل الفردي وفقاً للقوة الشرائية دون اعتبار للأسعار المرتبطة بأسعار الصرف الرسمية. كما راعى هذا المعيار أمرين هما: المتوسط المتوقع للحياة عند الميلاد، ونسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة، ومجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائية والثانوية والجامعية (مستوى التعليم). فالأول يمثل بعد الحياة الطويلة والصحة والثاني يمثل المعرفة. وهكذا يتضمن معيار أو مؤشر التنمية البشرية (HDI) ثلاثة متغيرات، هم: متوسط الدخل الفردي على أساس القوة الشرائية، ومتوسط توقع الحياة، ومستوى التعليم.

ورغم ما يمثله مؤشر التنمية البشرية من تقدم على معيار متوسط الدخل الفردي، فإنه يظل كذلك معياراً تقريبياً يهمل الكثير من الجوانب النوعية اللازمة لقياس التنمية بصورة حقيقية، ويركز

<sup>27</sup>Human Development Report 1990, Published for the United Nations Development Programme (UNDP), New York, Oxford, Oxford University, Press 1990, P. 13.

على الجوانب المادية.

## جدول رقم: (1) دليل التنمية البشرية

البعد	مستوى معيشي لائق	المعرفة	حياة مديدة وصحية
المؤشر	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل قوة الشراء بالدولار الأمريكي)	نسبة الالتحاق الإجمالية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة
دليل البعد	دليل الناتج المحلي الإجمالي	دليل التعلم	دليل متوسط العمر المتوقع

## 3-3 مؤشر التنمية الإنسانية:

أبدي تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 عددا من الملاحظات حول مؤشر التنمية البشرية في مقدمتها أنه يعتمد على ثلاثة متغيرات ومن ثم فإنه يعجز عن الكشف عن العديد من الأبعاد المهمة الأخرى الخاصة بالتنمية الإنسانية. كما أنه مقياس متوسط وبالتالي فإنه يخفي سلسلة من جوانب التباين والتفاوت بين البلدان. كما أنه لا يدخل الدخل في مؤشر التنمية البشرية من أجل ذاته ، بل لدلالته على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق .. وعليه فإن مجال مقياس التنمية البشرية محدود. فهو لا يستطيع أن يقدم صورة متكاملة للتنمية الإنسانية في أية حالة، ومن ثم يجب استكمالها بمؤشرات أخرى مفيدة كي نحصل على رؤية متكاملة وشاملة. ولذلك فإن النظام المحاسبي للتنمية الإنسانية هو الذي يرسم الصورة الكاملة، وليس مؤشر التنمية البشرية. مع ذلك فإن لمؤشر التنمية البشرية قوته. ومع أنه مقياس بسيط إلا أنه بخلاف نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان على نحو أوضح قضايا رفاه الإنسان الأوسع<sup>28</sup>.

<sup>28</sup> لمزيد من التفاصيل انظر، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص 15 (بتصرف).



وبناء على ذلك تضمن تقرير التنمية الإنسانية 2002 بناء مؤشرا بديلا هو مؤشر التنمية الإنسانية يقوم على ستة مؤشرات أساسية<sup>29</sup>.

**جدول رقم: (2) المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء مؤشر التنمية الإنسانية (البديل)**

المؤشرات الأساسية
العمر المتوقع عند الميلاد ، باعتبار ذلك مقياس عام لمجمل الصحة.
التحصيل العلمي ، كما هو عليه الحال في حساب مقياس التنمية البشرية.
مقياس الحرية، باعتبار ذلك يعكس مدى التمتع بالحرية السياسية والمدنية.
مقياس تمكين النوع ، باعتبار ذلك يعكس مدى قوة النساء في المجتمع.
الاتصال بشبكة الانترنت، باعتبار ذلك يعكس المعرفة ، ويقاس ذلك بعدد حواسيب الانترنت الأساسية للسكان.
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المتري) ، باعتبار ذلك يعكس مدى المساهمة في الإضرار بالبيئة.

وبذلك أضاف هذا المؤشر الأربعة متغيرات الأخيرة لمؤشر التنمية البشرية ، وفي الوقت نفسه أبقى على المتغيرين الأول والثاني واستبعد الدخل كمتغير يمكن الاعتماد عليه في قياس التنمية البشرية باعتبار القدرات الإنسانية خاصة الحرية وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل الوسيلة الأساس لتمكين البشر. وإن كان وجوده يدعم المؤشر فعدم كفايته لا يستدعي إلغاءه وإنما وهو وسيلة تمكن من التعرف على مستوى معيشة الفرد رغم عدم مثاليته. ومع ذلك يظل هذا المؤشر أيضا معياراً تقريبياً يهمل الكثير من الجوانب النوعية اللازمة لقياس التنمية بصورة حقيقية، ويركز على الجوانب المادية.

**3-4 مؤشر للتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي:**

في ظل اهتمام الإسلام بتكوين الإنسان الصالح يسر الله تعالى له سبل العيش الطيب وربط ذلك بالسعي والأخذ بالأسباب مع الإيمان بالله وتقواه فقال تعالى : **﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا**

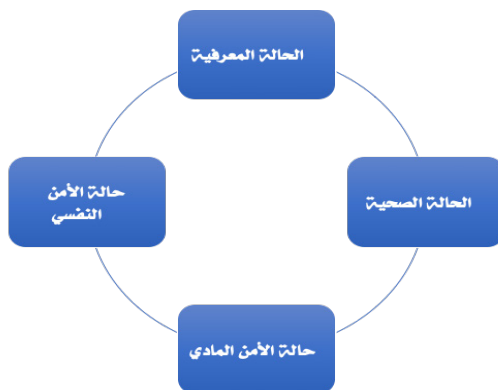
<sup>29</sup> المرجع السابق، ص 18.

فَأْمَشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ<sup>30</sup> ، □ □ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ<sup>31</sup> ، وقد شهد تاريخ المسلمين أمة مسلمة ذات قوة في الاقتصاد، وازدهار في المعرفة، ورحب في المعيشة حتى فاضت بيوت المال بالأموال ولم يجد الخلفاء من الفقراء من يعطوه فزوجوا الشباب، وأعتقوا العبيد والإماء.

والإسلام وهو يسعى لتحقيق الحياة الطيبة للقاطنين في رحاب دولته لا يرضى لهم العيش على أقل من حد الكفاية لا الكفاف ، ومن ثم فإن جهود التنمية الاقتصادية تكون موجهة لرفع مستوى معيشة البشر، وتحسينه بانتظام، بالصورة التي تجعل أبناء المجتمع في سعة في عيشهم دون ضيق أو حرج.

وفي هذا الإطار تبدو أهمية أن يعكس مؤشر التنمية الاقتصادية التوازن بين الجوانب المادية والروحية، بصورة تمكن الدول الإسلامية من الوقوف على واقعها التنموي ومعالجة ما يعترضه من مشاكل. وفي هذا الإطار يمكن تكوين مؤشرا مركبا للتنمية الاقتصادية بالبلدان الإسلامية يتكون من عدد من المتغيرات التي يجمعها حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- : "من أصبح منكم آمنا في سربه ، معافى في جسده ، عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا"<sup>32</sup>. إضافة إلى عدد من المتغيرات الأخرى اللازمة لبناء الإنسان وفق منهج الإسلام. ويتكون هذا المؤشر من المتغيرات الآتية :

#### شكل رقم : (1) مؤشر مركب للتنمية الاقتصادية بالبلدان الإسلامية



<sup>30</sup> الملك، 15.

<sup>31</sup> الأعراف / 96.

<sup>32</sup> الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق، أحمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، 1975م، ج4، ص574.

## 1- الحالة المعرفية :

المعرفة هي أساس تميز الإنسان على خلق الله تعالى، وقد سطر القرآن الكريم ذلك في قوله تعالى : (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)<sup>33</sup>، وقد نزلت أول آية من آيات القرآن الكريم حثا على المعرفة فقال تعالى : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾<sup>34</sup>، كما حثت الكثير من آيات القرآن الكريم على العلم والبحث العلمي وتقدير العلماء الذين هم ورثة الأنبياء، فقال تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>35</sup>، ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَعْظَمْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾<sup>36</sup>، ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾<sup>37</sup>. وبناء على ذلك تمثل الحالة المعرفية كما ونوعا (جودة) متغيرا مهما لقياس التنمية الاقتصادية، ولا تقتصر المعرفة على معرفة القراءة والكتابة فحسب بل تمتد إلى معرفة التقنيات الحديثة من استخدام الحواسيب والإنترنت، فضلا عن مكانة التثقيف العلمي والشرعي، ومكانة التعليم والبحث العلمي.

## 2- الحالة الصحية :

تمثل الحالة الصحية الجيدة لرأس المال البشري عنصر ذات أهمية بالغة في زيادة الإنتاجية للفرد ومن ثم زيادة الإنتاج، وقديما قالوا: الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يراه إلا المرضى، وقد كان من دعاء النبي -صلى الله عليه وسلم- : " اللهم عافني في بدني، اللهم عافني في سمعي، اللهم عافني في بصري"<sup>38</sup>.

<sup>33</sup> البقرة / 31-32.

<sup>34</sup> العلق / 1

<sup>35</sup> الرحمن / 1-4.

<sup>36</sup> الرحمن / 33.

<sup>37</sup> فاطر / 28.

<sup>38</sup> أبو داود، سنن أبي داود، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، 2009م،

ج7، ص421.

وبناء على ذلك تمثل الحالة الصحية متغيراً مهماً لقياس التنمية الاقتصادية، ويدخل في هذا المتغير العمر المتوقع للفرد عند الميلاد، ونسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وعدد المرضى لكل طبيب، والرعاية الوقائية والعلاجية، ومدى تفشي الأمراض والأوبئة.

### 3- حالة الأمن المادي :

تمثل حالة الأمن المادي إلى جانب حالة الأمن النفسي مؤشراً على استقرار الأمم وكفايتها، وفي هذا يقول الله تعالى: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ)<sup>39</sup>.

وهذا المتغير قوامه حالة الأمن المادي، وقد حرص الإسلام على توفيره بصورة وافية للرعية الذين يتولون أعمالاً في دولاب الدولة في قوله -صلى الله عليه وسلم- "من ولي لنا عملاً فلم يكن له زوجة فليتزوج، أو خادماً فليتخذ خادماً، أو مسكناً فليتخذ مسكناً، أو دابة فليتخذ دابة"<sup>40</sup>. كما حارب الإسلام الفقر، واستعاد منه نبيه -صلى الله عليه وسلم بقوله "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر"<sup>41</sup> . وهو لا يقبل أن يعيش أحد من رعيته دون حد الكفاية.

وبناء على ذلك تمثل حالة الأمن المادي وما تتضمنه من توفير احتياجات الناس من طعام وشراب وكساء وسكن ومركب ونحوها متغيراً مهماً لقياس التنمية الاقتصادية، ويدخل في هذا المتغير الدخل القومي وتوزيعه وإعادة توزيع الدخل والثروة للوقوف على العدالة الاجتماعية، على أن تراعى في حسابه عوائد إنتاج المرأة في بيتها والتي تحملها مقاييس الاقتصاد الوضعي.

### 4- حالة الأمن النفسي :

تمثل حالة الأمن النفسي متغيراً مهماً لقياس التنمية الاقتصادية، باعتبار ذلك مقياساً أساسياً للوضع الروحي أو المعنوي للأفراد، بعيداً عن شبح الخوف، ومن ثم تحقيق الطمأنينة والأمان للإنسان والمجتمع.

ويدخل في هذا المتغير مكانة العدل والمساواة والشورى والحرية، بما في ذلك الحرية السياسية وما تتضمنه من حق النقد وإنشاء الأحزاب ومنع الاعتقال والاستعباد فلا يجوز استعباد الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار.

<sup>39</sup> قرينش/ 3-4.

<sup>40</sup> أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مرجع سابق، ج4، ص229.

<sup>41</sup> المرجع السابق، ج7، 421.

وكذلك الحرية الاقتصادية اعتمادا على اقتصاد السوق المنضبط بالضوابط الإسلامية من احترام للملكية الفردية والمنافسة الشريفة لتوليد فرص الدخل وتوزيع الثروة دون أكل للمال بالباطل، مع ترسيخ الدور التكافلي المؤسسي للزكاة والوقف.

وكذلك الحرية الاجتماعية وذلك بحرية إقامة الجمعيات الأهلية ، وتمكين الرجال والنساء على السواء بصورة تكاملية تراعي الفروق الفطرية .

#### خاتمة :

تبين من خلال هذه الدراسة أن التنمية الاقتصادية في الرؤية الإسلامية تجاوزت وفاق ما عليه النظم الوضعية، سواء من حيث مفهومها أو أهدافها أو مقاييسها. فمن حيث المفهوم نجد أنه إذا كان القرآن الكريم والسنة الشريفة لم يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية نصا، فإنه يوجد بمحا العديدين من المصطلحات التي تدل على معنى التنمية الاقتصادية صراحة او ضمنا من أهمها : العمران ، والحياة الطيبة ، وهما أكثر عمقا وشمولا ودلالة نصا ، بما تتضمنه من الجمع بين الجوانب المادية والروحية في عملية التنمية. فالتنمية الاقتصادية في الإسلام لا يمكن أن تكون ذات أبعاد اقتصادية محضة بل تمتد للأبعاد العقدية والأخلاقية والاجتماعية.

ومن حيث الأهداف نجد أن التنمية الاقتصادية في الإسلام تحدف إلى تحقيق الأمن المادي من الجوع والأمن المعنوي من الخوف ، فالتنمية الاقتصادية في الإسلام لا تنفصم عن التنمية الاجتماعية فهي الوجه الآخر لها، فهما وجهان لعملة واحدة. وإذا كانت التنمية الاقتصادية ركزت في النظم الاقتصادية الوضعية على الإنتاج المادي فإن الإسلام جعل المرتكز للتنمية الاقتصادية هو الإنسان ، فلا قيمة لعناصر الإنتاج بدون الإنسان، ويظل رأس المال والموارد الطبيعية كلا مهملتا بدون الإنسان الذي خلقه الله لعبادته ، وحثه على عمران الأرض. كما أن الإسلام يسعى لتحقيق أهداف التنمية ، سواء من خلال حوافز فطرية كدافع الريح وحب الملكية، أو حوافز عقدية، بالسعي في الأرض وإعمارها، وتحقيق الكفايات، كما جعل إيمان وتقوى الشعوب من موجبات التنمية، فقال تعالى: **﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾** 42.

ومن حيث مقاييس التنمية الاقتصادية فإنه بالنظر للمقاييس الوضعية لها نجد أنها اعتمدت على النمو في الاقتصاد الوطني وهيكله ، وارتبط مدلولها بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية ، ثم امتدت لتشمل عدد من الاعتبارات النوعية التي تعكس نوعية الحياة من خلال مؤشر التنمية البشرية، ثم

42 الأعراف / 96.

قضايا رفاه الإنسان الأوسع من خلال مؤشر التنمية الإنسانية. وهذه المقاييس يوجد في الإسلام ما يتجاوزها بكثير، وهي مؤشرات غاب عنها الجوانب الروحية، وركزت على النواحي المادية، فنصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة، اهتمت اهتماما ملحوظا بالمعرفة والصحة والأمن النفسي والأمن المادي، والتي من خلالها تم اقتراح مؤشر مركب للتنمية الاقتصادية من منظور إسلامي.

وختاما تبدو أهمية استفادة البلدان الإسلامية من مفهوم وأهداف ومقاييس التنمية الاقتصادية وفقا للمنظور الإسلامي، بالسعي إلى تكوين محور التنمية الاقتصادية وبانيها وهو الإنسان الصالح الذي يتغى الدار الآخرة ولا ينسى نصيبه من الدنيا فتتحقق له الحياة الطيبة.

وينبغي على الدول الإسلامية الاستفادة من التجارب التنموية العالمية في إطار القيم والمفاهيم والأهداف الحاكمة للتنمية الاقتصادية في المنظور الإسلامي، والسعي للتكامل فيما بينها، بما يسهم في إحداث تغييرات جذرية على أرض الواقع بإنتاج غذائها ودوائها وسلاحها وما تحتاجه شعوبها، والخروج من نفق التبعية لغيرها بل لعدوها.

كما ينبغي على الدول الإسلامية الاهتمام بالمعرفة وتنظيرا وتطبيقا بالتركيز على البحث العلمي القادر على علاج مشاكلها، وربط سياسات التعليم باحتياجات سوق العمل، مع المحافظة على الهوية اللغوية والثقافية والاستفادة من كل علم نافع بغض النظر عن مصدره، وكذلك الاهتمام بالصحة وما يلزم لذلك من وسائل الوقاية والعلاج. إضافة إلى إرساء نظم للحكم قوامها الشورى من خلال ديمقراطية حقيقية ترسي مبادئ الحرية والعدالة والشفافية والحوكمة.

## المراجع

### القرآن الكريم.

ابن أبي الحديد : عز الدين عبد الحميد بن هببة الله ، شرح **نسخ البلاغة** ، دار الجيل ، بيروت ، بدون تاريخ نشر .

ابن تيمية: أحمد بن عبد الحلیم، **العبودية**، تحقيق، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، 2005م.

ابن حنبل: أحمد ، **مسند أحمد**، تحقيق، احمد شاکر، دار الحديث، القاهرة، 1995م.

ابن خلدون: عبد الرحمن ، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق، عبد الله الدرويش، دار يعرب، دمشق، 2004م.  
أبو داود: سليمان بن الأشعث، سنن **أبي داود**، تحقيق، شعيب الأرنؤوط ، **مُحَمَّد كَامِل قره بللي**، دار الرسالة العالمية، 2009م.

أبو عبيد : القاسم بن سلام ، **الأموال**، تحقيق ، محمد خليل هراس، مكتبة الكليات الأزهرية، 1401هـ.  
أحمد: د. عبد الرحمن يسري ، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1981م.

البخاري: محمد بن إسماعيل، **التاريخ الأوسط**، تحقيق، محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث ، حلب ، القاهرة، 1977م.

الترمذي: محمد بن عيسى، سنن **الترمذي**، تحقيق، أحمد شاکر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، 1975م.

الرئيسي: مرتضى ، **تاج العروس من جواهر القاموس** ، دار الهداية، بدون تاريخ نشر .

المقدسي: محمد بن مفلح بن محمد ، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

دوايه : د. أشرف محمد ، **التنمية البشرية من منظور إسلامي**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث، حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 26-27 نوفمبر، 2007م.

عبد الله: د. إسماعيل صبري ، **الكوكبة والتنمية المستقلة والمواجهة العربية لإسرائيل**، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، 2007م.

عجمية ، الليثي : د. محمد عبد العزيز ، د. محمد علي ، **التنمية الاقتصادية ، مفهومها ، نظرياتها سياستها** ، مطبعة دار الجامعة ، الإسكندرية ، 1998م .

عويس: د. عبد الحلیم ، **موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر**، دار الوفاء، المنصورة، 2005م.

البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 1991م.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002م.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، دار الدعوة ، بدون تاريخ نشر.

Human Development Report 1990, Published for the United Nations  
Development Programme (UNDP), New York, Oxford, Oxford University,  
Press 1990, P. 13.